

مظاهر التعليل النحوي عند ابن السيد وأبعادها التعليمية من خلال كتابه إصلاح الخلل

د . محمد زهار

أستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

ملخص المقال:

تتناول هذه الدراسة أصلا من أصول النحو العربي عند واحد من النحاة العرب في بلاد الأندلس في القرنين الخامس والسادس الهجريين وهو ابن السيد البطليوسي النحوي الذي عرف بكثرة نقده لنحو المشرق على غرار غيره من النحويين ولقد ظهرت فلسفته من خلال تعليقاته المتنوعة على كتاب أبي القاسم ومناقشته أصول النحو المتعددة في مقدمتها العلة والتعليل ودورهما في تقعيد القواعد، وتأصيل الظواهر. وأهميتها في حقل التعليمات اللسانية.

مقدمة:

جاءت هذه الدراسة المتواضعة لتبرز الجهد العلمي المتميز لشخصه، واهتمامه بظاهرة التعليل لما لها من أهمية بالغة في تعليم

النحو ترسيخه المتعلمين بحكم منهجيته العلمية حيث قسمها إلى علل قياسية وأخرى تعليمية وهي العلل الغالبة في كتابه وقد توصلت الدراسات العلمية واللسانية الحديثة أن العملية التعليمية بحاجة ماسة إلى العلة و التعليل في تقعيد القواعد وتأصيل النصوص النحوية. قبل أن نبحت عن الأصول النحوية عند ابن السيد لا بد من الإشارة إلى أن اللغة جزء لا يتجزأ من المعرفة الإنسانية، ويعد علم النحو القاعدة والأساس إذ به يتم البناء الشامل للغة، ويسعى إلى بيان الأهمية البالغة للقواعد التركيبية من سلامة ووجاهة وما تتطلبه عملية التعليق ومسالك نظم الكلام، وكان الأوائل يلحون على الاهتمام بفكرة العوامل التي تفسر تلك الظواهر اللغوية، فسعوا إلى تأصيلها وبيان أصولها فجاءت بحوثهم المتنوعة تنظر لمنهج العلة التي تمثل النواة مساهمة في تفسير مختلف الظواهر العلمية يتخللها الخلاف القائم حول علاقة أصول النحو بالفلسفة، والمنطق الأرسطي، يقول لشتانستاد فيما كتب تحت كلمة (نحو) في دائرة المعارف الإسلامية:

"إن الأصول النحوية التي اعتمدها اللغويون العرب مأخوذة من المنطق الأرسطو طاليسي الذي وصل إلى العرب بواسطة العلماء السريان⁽¹⁾. يقول عبد الجليل مرتاض :

1 - فؤاد البستاني، دائرة المعارف الإسلامية، ط 1، مطبعة بيروت، لبنان، 1960، 1/894. وينظر: الحاج صالح عبد الرحمان، النحو العربي ومنطق أرسطو مجلة كلية الآداب، عدد 1، الجزائر، 1964، ص 69. و أحمد أمين، ضحى الإسلام، طبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1952، 2/292، و إبراهيم بيومي، منطق أرسطو و النحو العربي، عدد 20، مجلة مجمع اللغة العربية، 1953، ص 338.

"...إذا كانت الحركات الإعرابية دوالاً على معانيها في اللغة العربية، فإن هناك لغات لا علاقة لحركاتها الإعرابية بدلالة معانيها، وأما وجوه الإعراب على مذهب الفلاسفة اليونانيين فالرفع عند أصحاب المنطق من اليونانيين وأوقصية، وكذلك الضم وأخواته المذكورة والكسر وأخواته عندهم ياء ناقصة والفتح وأخواته عندهم ألف ناقصة، فليقارن المقارن بين هذه المصطلحات النحوية الإعرابية لدى العرب واليونان فهل عساه أن يجد مصطلحات الخليل بن أحمد تشبه مصطلحات اليونان.⁽²⁾

والواقع أن العرب لم يعرفوا هذه المصطلحات النحوية إلا بعد القرن الثاني والثالث الهجريين خلافاً لما يدعيه كثير من الباحثين، ووقوعهم في بعض التجاوزات غير العلمية كمهاجمتهم مناهج البحث عند القدماء بتهمة إخضاع اللغة للمنطق الأرسطي، أو ما قرره مثلاً مهدي المنزومي في أن تأثير علم الكلام إنما ظهر في النحو في زمن مبكر أي منذ القرن الثاني. والذي لا شك فيه أن الحد، والقياس في النحو غير الحد والقياس في المنطق، وأن التعليل النحوي غير التعليل الفلسفي ضف إلى ذلك أنه ليست هناك قرائن تاريخية تؤكد فكرة التأثير؛ لأن

2 - عبد الجليل مرتاض، بواذر الحركة اللسانية، ط 1، مؤسسة الأشرف، لبنان، 1988، ص 123. وينظر: سليمان بن علي، علاقة النحو بالمنطق، مجلة الآداب واللغات، عدد 2، الأغواط، 2004، ص 68-56. وقد بين صاحب المقابسات المناسبة بين المنطق والنحو فقال: "النحو نظر في كلام العرب يعود بتحصيل ما تألفه وما تعتاده أو تفرقه وتعلل منه أو تفرقه وتخيّله أو تأباه وتذهب عنه وتستغني بغيره.. حسن السندوسي" أبو حيان التوحيدي مقابسات، ط 1، المكتبة التجارية، القاهرة، 1979، ص 61-62.

العرب الأوائل رفضوا المنطق الأرسطي وخالفوه إلا أن تأثير علم الكلام إنما ظهر في النحو في زمن مبكر أي منذ القرن الثاني الهجري⁽³⁾.

أما الفقه فقد تأثر به الدرس اللغوي تأثراً واضحاً فرؤي عن أبي عمرو الجرمي⁽⁴⁾ أنه كان يفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه. ونظراً لأهمية الدراسات الفلسفية في تفسير الكثير من المقولات النحوية فقد تشبع النحاة في بداية حياتهم العلمية بالبحوث الفلسفية حيث اغترفوا في عهد مبكر الأسس العامة لهذا العلم، والقارئ للكتاب يلمس شدة تأثره بالفلسفة أيضاً في مواضع كثيرة نذكر منها حده لمعنى "الآن" وهو حد الزمانين الماضي والمستقبل أو كما قال⁽⁵⁾.

وعلى الرغم من الظروف السياسية القاسية التي عاشتها بلاد الأندلس في القرنين الرابع والخامس الهجريين، فإن اهتمام الأندلسيين بعلوم العربية من نحو، وبلاغة، وقراءات كان الميزة الغالبة في حياتهم

3 - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ط1، بغداد،

1955، ص40، و اللغة بين المعيارية والوصفية ط4، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص44-50.

4 - هو صالح بن اسحاق، أبو عمر الجرمي النحوي والفقير واللغوي، أخذ اللغة عن أبي زيد الأنصاري والأصمعي. كان ورعاً صحيح الاعتقاد، من أهل البصرة، سكن بغداد كان مع أبي عثمان المازني سبياً في إظهار كتاب سيبويه. من أشهر ما ألف الجرمي: الأبنية والتصريف، وتفسير أبيات سيبويه. إنباه الرواة، 80/2-83. و الفارابي، الحروف، ت. محمود حسني و محمد حسن عواد، ط1، مطبعة دار قتيبة، بيروت، لبنان، 1991، ص274.

5 - إصلاح الخلل، ص12.

خاصة بعد رحيلهم إلى بلاد المشرق والجلوس إلى حلقات العلم بالبصرة والكوفة وبغداد. كما كان كتاب سيبويه، وجمل الزجاجي وإيضاح الفارسي من أهم المصنفات التي جلبوها إلى الأندلس، ومرد ذلك كله يعود إلى إحساس أهل الأندلس بالضعف، والتخلف عن أهل المشرق. يقول محمد الصادق عفيفي:

"...كان الأندلسيون يحسون بنوع من التخلف عن المشاركة، ويحاولون دائما أن يعوضوا ذلك بتأكيد تفوقهم رغم بعدهم، وسبقهم، ورغم عربيتهم. من هنا نراهم يتعصبون للغة حيث يُفتنون بعلم النحو ويقتلونه درسا وتأليفا"⁽⁶⁾. وقد تفرد جيل منهم اهتم بدراسة علم النحو والتأليف فيه أذكر منهم الأعلام الشنتمري 476 هـ وابن السيد البطليوسي 521 هـ وأبو الحسين ابن الطراوة 528 هـ وأبو الحسن ابن الباذش 528 هـ وغيرهم ممن أضاءوا حياة الأندلس العلمية التي لا تزال حقا خصبا للباحثين والمتخصصين في إحياء تراث أهل المنطقة. جاءت هذه الدراسة محاولة البحث في علم من أعلامها، معتمدا على كتابه "إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل" هذا المؤلف الذي جسد فيه نضج علوم العربية، وسجل قوة تحصيله التراث العربي. ولا غرابة في ذلك لأنه الطابع الذي ميّز هذه الفترة من الحياة

6 - محمد الصادق عفيفي، الأدب المغربي، مكتبة المدرسة، ط2 دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1969، ص60. وينظر، محمد زكرياء عناني، في الأدب الأندلسي، فصل الإحساس بالنقص بإزاء المشرق، ط1، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص40 وما بعدها.

الاجتماعية والثقافية بالأندلس، ويؤكد محمد عيد هذه الخاصية في بلاد الأندلس بقوله:

" أما في القرن الرابع الهجري فقد اتخذت دراسة النحو واللغة طابعا علميا جاداً تحوّل التعليم إلى علم واستبدل النقل بالتأليف وظهر التخصص في دراسة اللغة والنحو بدل الجمع من كل فن بطرف⁽⁷⁾ . وأنا أتحدث عن الحياة العلمية لأهل الأندلس، أسجل انكبابهم الجاد على دراسة وتحليل المصنّفات النحوية والتعليق عليها، والاجتهاد الفعال على أعمال الفكر، ومناقشة الآراء النحوية لأعلام المشرق، فنصادف كتاب النكت للأعلم الشنتمري 476 هـ. مع الإشارة إلى جهود أبي الحسن ابن الباذش الغرناطي 528 هـ لا أنسى جهود سليمان بن محمد بن الطراوة تلميذ الأعلم الشنتمري 528 هـ الذي وضع كتاباً أسماه المقدمات على كتاب سيبويه⁽⁸⁾ .

هكذا نشطت في تلك الفترة حركة التأليف في مختلف المدن الأندلسية، واستطاع ابن السيد البطليوسي 521 هـ أن يجعل من بطليوس، وقرطبة، واشبيلية، والأمصار التي نزل بها قبلة، ومعقلاً لطلاب العلم في عصر كثرت فيه الفتن، والحروب، والخلافات السياسية التي شهدتها بلاد الأندلس⁽⁹⁾ .

7- محمد عيد، أصول النحو العربي، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1989، ص33

8- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص294.

9 - السابق ص296.

اسمه ونسبه:

أجمعت كتب اللغة، والتراجم على أن اسمه: عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي المكتبي بأبي محمد. لقب بابن السيد: بكسر السين، وتسكين الياء. والسيد في اللغة من أسماء الذئب. وعُرف بالبطليوسي بفتح الباء، والطاء، وسكون اللام، وفتح الياء نسبة إلى بَطْلْيُوس وهي مدينة كبيرة تقع غرب قرطبة.⁽¹⁰⁾

وإلى مدينة بطليوس يُنسب محمد بن عبد الله النحوي صاحب التصانيف المتوفى عام 521 هـ.⁽¹¹⁾

10 - حامد كمال محي الدين، ابن السيد البطليوسي، نقاد الأدب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 2001، ص17.

11 - عن حياة ابن السيد ينظر:

- 1 - الفتح بن حاقان، قلائد العقيان، ت. محمد العناني، ط2، المكتبة العتيقة، القاهرة، دت، ص193.
- 2 - ابن خير الأشبيلي، الفهرسة، ت. فرنسيسكة، سرقسطة، إسبانيا، 1893، ص258.
- 3 - بن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ت. عزت الحسيني، ط1، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، القاهرة 1955، 1/292.
- 4 - ياقوت الحموي، معجم الأدباء، سلسلة الموسوعات العربية، مطبعة دار المأمون، القاهرة، دت، 409/5.
- 5 - القفطي، إنباه الرواة على أبناء النحاة، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1950، 2/141.
- 6 - ابن خلكان، وفيات الأعيان، ت. محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة، 1947، 2/282.
- 7 - المقرئ، أزهار الرياض في أخبار عياض، ت. مصطفى أسقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1942، 3/101.
- 8 - ابن كثير، البداية والنهاية، ط6، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 1985، 12/19.
- 9 - السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ت. أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964، 2/56-55.
- 10 - حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طبعة إستانبول، 1941، 1/48-75.
- 11 - كارل بروكلمان، تاريخ الأدب، ت. عبد الحليم النجار، ط2، دار المعارف، القاهرة، دت، 1/88.
- 13 - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص294. وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ط1، مطبعة الترقى، دمشق، 1957، 6/121.
- 14 - الزركلي، الأعلام، ط15، دار العلم للملايين، 2002، 4/268.

ومهما يكن فإن البطليوسي قضى فترة طويلة في بطليوس جالس علماءها، وأخذ العلم عنهم ثم انتقل إلى قرطبة فأخذ عن أبي علي الغساني علوم الحديث، ورحل إلى مدينة طليطلة وبعدها إلى سرقسطة ومنها إلى بلنسية حيث استقر به المقام وتفرغ للتأليف والتدريس حتى وافته المنية في منتصف رجب عام 521 هـ. يقول شوقي ضيف: كان يقرئ الطلاب في قرطبة، ثم بلنسية النحو.⁽¹²⁾

وعلى الرغم من طبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية المتدهورة إلا أن المؤرخين سجلوا نشاط الحركة العلمية، وازدهارها بفضل تشجيع ملوك الطوائف الذين قربوا العلماء وأجزلوا لهم العطاء ولكن سرعان ما انقلب الأمراء على الكثير منهم بالبطش والتنكيل، في هذه الظروف طاف ابن السيد بلاد الأندلس فأتقن علوم العربية وآدابها ودرس القراءات، وعلوم الحديث والفقه. يقول عنه السيوطي: "... كان عالما باللغات والآداب، متبحرا فيها انتصب لإقراء علوم النحو، يجتمع إليه الناس وله يد في العلوم القديمة"⁽¹³⁾. ويقول عنه تلميذه الفتح: "هو شيخ المعارف، وإمامها لديه تُنشدُ ضوال الإغراب وتوجدُ شواردُ اللغة والأدب"⁽¹⁴⁾. وقد وصفه المقرئ بأنه أزر علماء الأندلس بحرا،

12- المدارس النحوية، ص. 294.

13- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ت. أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964/2 56-55.
14- فلائد العيان، ص. 193 - حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، ط 1، دار مطابع المستقبل، القاهرة، 1973، ص. 189. وأيضا شيخ العصر في الأندلس، ط 1، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1986، ص. 91. ومحمد طاهر مكي، الأدب الأندلسي من منظور إسباني، ط 1، مكتبة الآداب، القاهرة، 1990. وأحمد هيكل، الأدب الأندلسي من الفتح إلى سقوط غرناطة، ط 3، دار المعارف، القاهرة، 1967، ص. 41. ومريا خسيوس روبر، الأدب الأندلسي، ت. أشرف علي دعرور، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، ص. 121. و ألبير مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس من الفتح حتى عصر الملوك والطوائف، ط 1، المكتبة العصرية صيدا، 1967 ص. 122. و حسين يوسف ديودار، المجتمع الأندلسي في العصر الأموي، ط 1، مطبعة الحسين، القاهرة، 1994، ص. 9.

وأوسعهم نحرا وأحسنهم خواطر، وأسكنهم مواطر، وأسيرهم أمثالا،
وأصدقهم لسانا، وأعمهم إحسانا، وأرفعهم راية وأبعدهم غاية⁽¹⁵⁾.
ومن أشهر ما ترك البطليوسي في الفقه: "الإنصاف في التنبيه على
الأسباب الموجبة لاختلاف الأمة" كما وضع في رواية الحديث والفقه
كتابا أسماه: "شرح على موطأ مالك". وكتاب "علل الحديث"
وأشير إلى أنه كان يتقن اللغات السامية، وهذا ليس جديدا على
المجتمع الأندلسي بتحكم اطلاعهم الواسع على كتب الديانات. وفي
إصلاح الخلل بغض الإشارات اللغوية يلمسها القارئ في باب الأفعال
مناقشة النحاة في أن فعل الحال ليست له صيغة فقال:
"فعل الحال ليست له صيغة يختص بها في اللسان العربي.
وهذا لا حجة لهم فيه لوجهين أحدهما: أن له صيغة في غير اللسان
العربي، والثاني: أن في لغة العرب أشياء كثيرة لم يوضع لها صيغ
تختص بها ولا يبطل أن تكون موجودة، لأن وجود الشيء ليس بوجود
اسمه، إنما وجوده أن يكون حقا ثابتا في ذاته. ثم مثل بالنصب في
التثنية والجمع السالم قد أشرك مع الخفض ولم يوضع له لفظ ينفرد به
ولم يكن في ذلك دليل على أنه ليس بموجود"⁽¹⁶⁾.

15- أزهار الرياض 101/3

16- إصلاح الخلل، ص 64

هكذا تبلورت شخصية ابن السيد وتحددت ملامح نبوغه العلمي والأدبي وأصبح عَلمًا من أعلام عصره يرتحل إليه طلاب العلم، ويلتفون بحلقاته، حتى بلغ عدد التلاميذ ما يفوق الخمسين تلميذاً.

المدونة العلمية:

إن القارئ للتراث العربي في المشرق تستوقفه مدونتان علميتان تتعلق بظاهرة التعليل النحوي واللغوي أولهما لسيبويه 180هـ والثانية للزجاجي 377 هـ وكتابه الإيضاح في علل النحو، ولا ينكر المؤرخون الدور الذي قدمه سيبويه وبعده الزجاجي للغة الضاد، أما في بلاد الأندلس فنجد كتاب النكت للأعلم الشنتمري و في إصلاح الخلل لابن السيد الذي صوّب فيه الكثير من الأغاليط وأعطى آراء علمية ثابتة دالة بصدق على قدرته، وكفاءته، وتضلعه المتميز. و "إصلاح الخلل" نموذج استجلى فيه قدراته وخصائصه المعرفية كيف لا؟ والرجل أَلْف " المثلث " وعمره لا يتعدى السابعة والعشرين لكنه ضاع فأعاد تأليفه وتشهد كتب التراجم جملة من الآثار العلمية الكثيرة التي تركها ابن السيد أذكر منها: .

الكتاب الذي اخترته للدراسة والموسوم بـ: "إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل" مستهلاً الحديث عن الزجاجي وكتابه الجمل الذي خُصّت به الدراسات النحوية وبينت قيمته العلمية، فمنها ما جاء تصديراً لما نُشر في مؤلفاته، كالأيضاح، والجمل يقول محققه: "...مَنْ ينظر في

الكتاب يجد نفسه أمام عالم متمكن، يُحسن عَرْضَ موضوعاته وتناولها بأسلوب سهل، واضح خال من التعقيد، وجفاف الحدود، والقواعد يكثر من الشواهد القرآنية الكريمة، والشواهد الشعرية، والأمثلة ليصل بمناقشتها إلى تقرير قواعد موضوعاته مع براعة في التحليل والتعليل. يقول القفطي مبينا مكانة الجمل: "هو كتاب المصريين وأهل المغرب، وأهل الحجاز، واليمن، والشام" (17).

إن كتاب الجمل ينحو منحى الاختصار في جمعه القواعد النحوية، والصرفية؛ إذ يعطي القاعدة العامة في جُمْلٍ بسيطة لا تحتاج إلى تأويل، مفضلا أسلوبا سهلا بعيدا عن تفرعات النحاة، وتخريجاتهم وتأويلاتهم، فالمغاربة أغرتهم تلك النزعات التي سلكها الزجاجي بمنهجيته التعليمية فذاع بينهم وألغوا له، ولشواهد الشروح الكثيرة (18). أما منهج الزجاجي فقد وُضِعَ خصيصًا للمتعلمين المبتدئين الذين تنفعهم القاعدة الضابطة المجملة والأمثلة الموضحة المُشَابِهَة للنماذج التطبيقية التي يقوم بها المعلمون المعنيون بالتدريس. فمن صور التيسير، والتبسيط أنه عقد أبوابا خاصة بالرسم، وأخرى خاصة باللغة منها مثلا "باب ما يُؤنثُ من جسم الإنسان"، و"ما يُذكرُ ويؤنثُ

17 - إنباء الرواة على أنباء النحاة، 141/2

18 - هنري كربان، تاريخ الفلسفة الإسلامية منذ الينابيع حتى وفاة ابن رشد، ت. نصير مروة، ط 1.

منشورات عويدات، بيروت، 1966، ص 349.

مِنْ أَعْضَاءِ الْحَيَوَانَاتِ "و" "بَابُ مَا يُذَكَّرُ وَلَا يَجُوزُ تَأْنِيثُهُ"، و"بَابُ مَا يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ مِنْ غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ"⁽¹⁹⁾.

إن هذه المباحث على أهميتها ليست شديدة الصلة بأبواب النحو إلا أنها تسد حاجة المتعلمين والمبتدئين. قال السيوطي: "... وَعِلْمُ الْخَطِّ وَيُقَالُ لَهُ عِلْمُ الْهَجَاءِ، لَيْسَ مِنْ عِلْمِ النَّحْوِ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ النَّحْوِيُّونَ فِي كِتَابِهِمْ لِحُضُورِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُبْتَدِئُ فِي لَفْظِهِ وَتَرْكِيبِهِ"⁽²⁰⁾.

أما عن الأصول النحوية التي اعتمدها البطليوسي فيمكن القول إنه سار على طريقة سيبويه في تعليقاته للمسائل المتعددة فظهرت آراؤه واضحة من غير تعقيد ولا اضطراب ولا تكاد تقرأ مسألة نحوية إلا والتعليل يتقدم الأصول النحوية وكان واضحاً في توظيفه مصطلح العلة حيث اعتبرها الأساس الذي تقوم عليه مسائل اللغة في الكثير الغالب يقول مثلاً في (نون) "يضربان و"يضربون" أنها بدلا من حركة و"ضاربون" بدلا من حركة و تنوين لأن المصدر اسم والاسم تلحقه الحركة والتنوين. قال: "فإن قال قائل فما العلة المانعة من تثنية الفعل وجمعه؟ فالجواب أن التثنية والجمع إنما يراد بهما التكثير والإشعار بأن الشيء قد تجاوز حد الإفراد. ألا ترى أنك إذا قلت: "زيد" فإنما يدل على شخص واحد فإذا أردت أكثر من شخص

19- الجمل، ص 75-83-120-152.

20- إنباه الرواة على أنباء النحاة، 2/141

احتجت إلى أن تقول: "زيدان" و"زيدون" و الفعل لا يحتاج فيه إلى ذلك لأن لفظ الفعل يعبر به عما قل منه وماكثر⁽²¹⁾ وكذا في باب عدم جواز العطف "ب لا"، ومن خصائص أسلوب ابن السيد ومميزاته أنه شديد الولوع باستعمال العقل في الكثير من المسائل النحوية المراد مناقشتها لسد مواطن الخلل فيها، ولا يزال كذلك حتى يستمد منها العلة المناسبة التي يقدمها بطريقة علمية مفهومة يحس القارئ بموضوعية الطرح وعلمية الحوار متخللاً ذلك عناصر التشويق التي تلزم المطلع على انهاء المسألة المرادة ومناقشتها. قال مؤيد الزجاجي في باب النواسخ وفي تسمية "كان وأخواتها" حروفاً: إن تسمية أبي القاسم لهذه العوامل حروفاً ليس ببعيد في القياس والنظر لعلتين:

أولاً: أن الفعل الصحيح إنما وضع في أصله وضعه ليبدل على حدث واقع في زمان محصل وهو خبره الذي يستفيدة المخاطب، وهو مضمن فيه غير خارج عنه وأحداث هذه الأفعال غير مضمنة فيها ألا ترى إذا قلت: "قام زيد" أو "كان زيد قائماً". فإنما تخبر عن زيد بالقيام في كلتا المسألتين غير أن القيام مضمن في قام غيرها خارج فيه، والقيام خارج عن كان غير مضمن فيها فلما كان الحدث الذي هو خبرها خارجاً عنها أشبهت الحروف الذي معناه في غيره، ولهذه العلة أجمع

النحويون على أنها داخلة على مبتدأ وخبر لأن الخبر الذي يستفيدة المخاطب بعدمها هو الذي يستفيدة بوجودها لم تزد فيه "كان" أكثر من أنها جعلته في الماضي و"كان" قبل دخولها ممكنا أن يكون في غيره فصار قولك: "كان زيد قائماً" بمنزلة "زيد قائم" فيما مضى فأفادت ما يفيد الظرف، لهذه العلة قالوا: إن "قائماً" خبر "كان" والأفعال لا يخبر عنها، وإنما هو خبر عن اسمها - إذا قلت: "زيد قائم" احتملت الجملة معاني كثيرة فتدخل عليها هذه العوامل ليحصل كل واحد منها على معنى من تلك المعاني. فإذا قلت: "كان زيد قائماً"، و"أصبح زيد قائماً"، و"أمسى زيد قائماً". وإذا قلت "صار" و"ظل" أفادت معاني متعددة فإذا قلت: "كان زيد قائماً" أفادت أنه كان فيما مضى وإذا قلت أصبح أفادت أنه وقع في الصباح وإذا قلت: صار أفادت الانتقال من حال إلى حال. وإذا قلت ما زال أفادت اتصال الفعل ودوامه فلما كان كل عامل منها يحصل معنى من تلك المعاني المبهمة التي تحتملها قبل دخول هذه الأفعال أشبهت حروف المعاني التي تفيد المعاني المختلفة في الجملة الواحدة⁽²²⁾.

إن الذي يدقق النظر في منهجه يلحظ عمقا في التحليل واستعراضا لقدراته العلمية وجدية في طرح أهم المواقف التي ينفرد بها النحاة مستعينا كعاداته بالأدلة، و البراهين القاطعة بحيث تؤدي القصد وتحقق

الغاية، منها مثلاً مسألة دخول الباء في خبر "ما". يرى الزجاجي أن "ما" هذه لا تكون إلا حجازية ولا يجوز أن تكون تميمية دون تقديم التوضيحات اللازمة بينما استرسل ابن السيد العلة التي قدمها هؤلاء بقوله: "ولقد عللوا لذلك بأن "ما" دخولها في الكلام كخروجها لأنها لا تعمل شيئاً فكما لا يجوز قبل دخولها أن تقول: "زيدٌ بقائم". فكذلك لا يجوز "ما زيدٌ بقائم" وعقب المفسر على ذلك بقوله:

"...نحن نقول لهؤلاء القوم لا خلاف بيننا وبينكم في أنه يجوز أن يقال "ما زيدٌ إلا قائم". كما قال تعالى " ما هذا إلا بشرٌ ". ونحن لو قلنا: "زيدٌ إلا قائم" دون ذكر "ما". لم يجز. فكما أن دخول "ما" على الجملة جوز دخول "إلا" وذلك لا يجوز قبل دخولها فكذلك يجوز دخول "الباء" معها. وإن كان لا يجوز قبل دخولها. وهذا ما لا جواب لهم عنه⁽²³⁾.

صور العلة ومنهجه في التعليل:

الناظر في أصل العلة التي وردت عند ابن السيد يلحظ أنها قد غطت مستويات الدرس اللغوي ونعني به الأصوات، والصرف، والنحو، والدلالة، من هنا تأكد أن العلة عنصر هام في عملية الاستدلال والتفسير ووسيلة من أهم الوسائل في دراسة الظواهر اللغوية، ومع

اختلاف المسائل وتباينها تعددت العلل واختلفت أنواعها واتخذت
صوراً عنده نوجزها في النقاط التالية:

أولاً- ينسب ابن السيد في الكثير الغالب العلة لسيبويه وأصحابه.
يقول معقبا على الزجاجي الذي يرى أنه لا يجازي بما إلا مع إذا. قال:
أما سيبويه وأصحابه فلا يرون المجازاة بها أي (إذا) لا مع "ما" ولا
دونها والعلة في ذلك عندهم أن الشرط ممكن أن يكون وممكن ألا
يكون و"إذا" وقتها كائن لا محالة وإنما يجازي بها عندهم في الشعر
لمشاركتها حروف الشرط في أنها محتاجة إلى جواب كاحتياج الشرط
الصحيح والشيثان إذا تضارعا من بعض الجهات يحمل بعضها على
بعض.⁽²⁴⁾ واحتج بقول أوس بن جحر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْزِعْ عَنِ الْجَهْلِ وَالْخَنَا أَصَبْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلٌ

لأن النزوع عن الجهل والخنا ممكن أن يكون وممكن ألا يكون،
فليس هذا من مواضع "إذا" إنما هو من مواضع "إن" فلذلك استجيز
الجزء بها. وفي قول الأغلب العجلي:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ كَأَنَّهَا حَلِيَّةٌ سَيْفٌ مُذْهَبَةٌ

قال ابن السيد في هذا الباب: "... والعلة في حذف التنوين عند
سيبويه كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين وكون الصفة والموصوف

كالشئ الواحد. و"كان يونس يرى أن العلة فيه إجماع الساكنين. وقال عمرو بن العلاء العلة فيه كثرة الاستعمال (25).

ثانياً. لا يذكر كما لا يعين النحوي صاحب العلة بل تارة ينسبها للنحاة على اختلاف مذاهبهم فمرة يقول إنها ليونس بن حبيب. وتارة أخرى ينسبها إلى أبي جعفر النحاس، أو السيرافي، وتارة يعمم العلة دون تحديد. وهي طريقة قصدها قصداً الغاية منها، إعمال العقل واستحضار المحفوظ الأدبي، والمقولات النحوية مع ما في ذلك من تشويق الباحث لمعرفة المذاهب والمذاهب النحوية على اختلافها. يقول مثلاً في معاملة "كان وأخواتها" معاملة الأفعال. قال ولهذه العلة قال النحويون:

إنها داخلة على مبتدأ وخبر لأن الخبر الذي يستفيدة المخاطب بعدمها هو الذي يستفيدة بوجودها لم ترد فيه "كان" أكثر من أنها جعلته في الماضي و"كان" قبل دخولها ممكناً أن يكون في غيره فصار قولك: "كان زيد قائماً" يميزه قولك "زيد قائم" فيما مضى فأفادت ما يفيد الطرف ولهذه العلة قالوا أن "قائماً" خبر "كان" والأفعال لا يخبر عنها باتفاق وإنما هو خبر على اسمها لا عنها. (26)

25- السابق، ص 139

26- السابق ص 147

ثالثا. لا يصرح ابن السيد في الغالب بالعلة بل يكتفي بقوله والحجة في ذلك واحتج النحاة، واحتج الفراء وأصحابه على جواز ذلك قال مثلا موضحا دخول اللام في خبر "الكن" محتجا بقول حميد بن يحيى:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدٌ⁽²⁷⁾

...وهو جواز دخول اللام في خبر "الكن". قال ابن السيد: قد جَوَّزه الفراء وأصحابه واحتجوا بحجتين هما: أن "الكن" مركبة من: (إن و لكن) الخفيفة وأصلها عند الكوفيين (لكن - إن) حيث جاز دخول (اللام) على (إن) المفردة جاز دخولها على المركبة. أو أن العلة التي سهلت دخول اللام في خبر (إن) موجودة في (لكن) والعلة التي أوجبت دخولها في خبر (إن) أن معنى الابتداء والخبر باقٍ في الجملة لم يبطله دخول (إن) بل زاده تحقيقا لأنها تفيد معنى القسم فجاز دخول (اللام) معها كما جاز دونها و المخبر كأنه قد أقسم مرتين على تحقيق الخبر⁽²⁸⁾.

رابعا. يأتي ابن السيد بالعلة ليبين صحة أو قبح العبارة التي يوردها أبو القاسم مثلا حين قال:

"...و تقول في أسماء السور "هذه هود، وهذه يونس". تريد سورة

هود وسورة يونس.

27 - السابق، ص 148

28 - السابق ص 149

قال ابن السيد: ذُكِرَ "يونس" في هذا الموضوع لا وجه له لأنه لا ينصرف في المعرفة سواء سميت له السورة أو كان اسماً للنبي عليه السلام لأنك إذا عنيت به النبي عليه السلام ففيه علتان: التعريف، والعجمة وإن سميت به السورة ففيه ثلاث علل: التعريف والعجمة والتأنيث. (29)

خامساً. الكتاب يحفل بالتعليقات النحوية التي وظفها المؤلف وجاءت كلها خدمة لتوضيح المعاني النحوية وتبسيط المشكلات الخلافية للقارئ مع بيان مواقف النحاة من العلل وهي دون شك تعود بالفائدة الكبيرة للمتعلمين حيث ترسخ قواعد النحو لديهم. يقول ابن السيد محللاً رأي سيبويه في تعريفه الفعل والحرف دون الاسم، قال: "أما سيبويه فإنه حدد الفعل والحرف ولم يحدد الاسم وكأنه جعل تعريفه من حد الفعل وحد الحرف حداً له أو كأنه رأى ما في تحديده من الإشكال الذي أوجب اضطراب كلام العلماء فيه. والأشبه عندي أن يكون جعل تعريفه من الحد كالحده. فإن قيل: فلم خص سيبويه الاسم بذلك دون الفعل والحرف؟ فالجواب أن الاسم هو الأصل والفعل والحرف فرعان عليه، لأن كل واحد منهما محتاج إليه والفروع تحتاج من البيان أكثر مما تحتاج إليه الأصول ألا ترى أن التأنيث لما

كان فرعا على التذكير احتاج إلى علامة تشعر بتأنيته ولم يحتج التذكير إلى علامة تشعر بتذكيره، وكذلك الجمع والإفراد والتثنية والنسب وما أشبه ذلك⁽³⁰⁾.

إن منهجية الحوار التي تقوم على التواصل المتبادل بين المعلم والمتعلم في شكل حوار قد وظّفه ابن السيد ليساهم في بيان طبيعة العلة المانعة من تثنية الفعل وجمعه وكانت إحدى الوسائل التبليغية المقنعة، قال:

فإن قال قائل: "ما العلة المانعة من تثنية الفعل وجمعه؟ فالجواب أن التثنية والجمع إنما يراد بهما التكثير والإشعار بأن الشيء قد تجاوز حد الإفراد ألا ترى أنك إذا قلت: "زيد" فإنما يدل على شخص واحد فإذا أردت أكثر من شخص احتجت إلى أن تقول: "زيدان" و"زيدون"، والفعل لا يحتاج فيه إلى ذلك لأن لفظ الفعل يعبر به عما قل منه وما كثر، ألا ترى أن "قام" و"أقعد" إنما وضعاً في أصل يعبر بهما عن كل قائم، وقاعد ولم يوضعا ليكونا عبارة عن فعل واحد بعينه. فلم يحتج فيهما إلى تثنية وجمع كما احتج في الأسماء، ويدل على صحة ذلك أن الفعل إذا لم يتضمن ضميراً لم تلحقه علامة تثنية ولا بجمع. نحو قولك: "قام الزيدان" و"قام الزيدون" ولو كان الفعل مما يثنى ويجمع لثنى وجمع مقديماً على المخبر عنه، كما ثنى وجمع

إذا كان مؤخرًا ويدل على ذلك أن معنى قولنا: "قام الزيدان" و"قام الزيدون" كان (منهما ومنهم) قيام، ففائدة الفعل هاهنا كفايدة المصدر لو ذكر، فإن قال قائل فما تنكر أن تكون العلة من تثنية الفعل وجمعه الإشعار بتكراره من الفاعل فيكون تثنيته إشعارًا بأنه قد فعل مرتين، ويكون جمعه إشعارًا بأنه قد فعل مرارًا؟ فالجواب يقول: أن التثنية والجمع لو لزما لهذه العلة التي ذكرت لثني الفعل وجمع، وهو خبر عن الفاعل الواحد لأن الفاعل الواحد قد بفعل الفعل مرتين ويفعله مرارًا، فكان يجب على اعتلالك الفاسد أن يقال: "زيد قاما" إذا قام مرتين و"زيد قاموا" إذا قام مرارًا وهذا لا يجوز. ثم يواصل طرح إشكالية معنى التثنية والجمع قائلًا: "... وإذا قال القائل: قد روي أن من العرب من يقول: "قاما أخواك" و"قاموا إخوتك فيلحق الفعل وهو مقدم علامة التثنية والجمع كما يلحقها إياه وهو مؤخر. فرد ابن السيد على أن طبيعة الألف والواو أنهما حرفان على هذه اللغة وليسا باسمين، لأن قولنا: "قام أخوك" لا ضمير فيه على هذه اللغة. فالألف والواو على هذه اللغة وإن كانتا حرفين فليستا علامتي تثنية وجمع للفعل، ولكن أهل هذه اللغة أرادوا أن يجعلوا للتثنية والجمع علامة كما جعلوا للتأنيث علامة في قولنا: "خرجت هند" وذهبت فاطمة". فكما أن التاء في "خرجت" و"ذهبت" لا تدل على أن الفعل مؤنث، وإنما تدل على تأنيث الذي أسند إليه الخروج والذهاب، فكذلك الألف والواو اللاحقتان في "ذهبا أخواك"، و"ذهبوا

إخوتك!! لا تدل على أن الفعل مثنى ومجموع، إنما هما دليل على أن المسند إليه الذهاب مثنى ومجموع⁽³¹⁾.

والمتصفح لأصل العلة في الكتاب يلحظ أن المؤلف قد استند على أنواع كثيرة من العلل ليصل إلى ما يريد مبرراً صحة ما يقدمه من أدلة منطقية ليصل إلى الخلل الذي وقع فيه الزجاجي ثم يعطي للمسألة النحوية التخريجات الصحيحة التي يمكن أن تفيدها، من هنا فقد تنوعت العلل بتنوع المسائل النحوية منها العلل القياسية، والتعليمية والسببية والتبينية، و التوكيدية، و علة مقابلة و علة تحضيض واطراد و علة اهمال و علة ضعف و علة قرب و مجاورة و علة تغليب و جواز و علة حمل على المعنى و علة دلالة على الحال و علة تخفيف و مشاكلة و علة استتقال وغيرها من أنواع العلل التي حفل بها الكتاب.

و أشير إلى أن العلل القياسية كانت الأكثر اطرادا لطبيعة الغاية من تأليف الكتاب وسأكتفي بذكر الأنواع الأكثر ورودا منها.

1 - علة نص: وهي علة تفسير وسببها لتقريب معناها. فقد ذكر المؤلف نصا للمبرد على لسان الفارسي يشرح فيه هذا النوع من العلل فقال: سمعت عمارة بن عقيل يقرأ (وَلَا اللَّيْلُ سَابِقِ النَّهَارِ) بالنصب. فقلت له ما تريد؟ فقال: أريد سابق النهار فقلت له: فهلا قلت فقال: لو قلت له لكان أوزن أراد أنه استثقل التنوين فحذفه. وقال في موضع آخر

عدم الجمع بين الألف واللام بالإضافة فلا تقول: ذا الصاحب عمرو لأن الاسم لا يتصرف من وجهين مختلفين⁽³²⁾.

2 - **علة مناسبة**: وأطلق عليها النحاة قياس علة وهو أن يحمل الفرع عن الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بالرفع بعلة الاسناد، وكحمل المضارع على الاسم في الاعراب بعلة اعتوار المعاني عليه وقد مثل لها في مواضع كثيرة من الكتاب من ذلك تعقيبه على أبي القاسم حين قال: وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ. قال: وفعل الحال ليست له صيغة يختص بها في لسان العرب وهذا مما يحتج به الذين نفوا فعل الحال. وهذا لا حجة لهم فيه لوجهين:

أحدهما: أن له صيغة في غير اللسان العربي. وهي إشارة علمية تدل دلالة قاطعة على سعة اطلاعة باللغات الأخرى.

والثاني: أن في لغة العرب أشياء كثيرة لم توضع لها صيغ تختص بها ولا يبطل ذلك أن تكون موجودة لأن وجود الشيء ليس بوجود اسمه إنما وجوده أن يكون حقا ثابتا في ذاته وقد وحدنا النصب في التثنية والجمع السالم قد أشرك مع الخفض ولم يوضع له لفظ ينفرد به ولم يكن في ذلك دليل على أنه ليس بموجود. فإن قال قائل: فلم كان اشتراك فعل الحال مع الفعل المستقبل أولى من اشتراكه مع الفعل الماضي؟.

فالجواب: أنه أشبه بالمستقبل منه بالماضي، لأنه معرب مثله وكل واحد منهما تلحقه الزوائد الأربع ومن طريق النظر أن الفعل الماضي معدوم، وفعل الحال موجود فهما متضادان والفعل والفعل المستقبل ممكن والممكن أقرب إلى الموجود من المصدوم.⁽³³⁾

3 - **علة عدم الاستعمال** : وهو ما يجري النحاة على أنه غير مستعمل في اللغة بالنص و من شواهد هذه العلة ما نقله ابن السيد عن أبي القاسم الزجاجي في باب التوكيد بـ "أجمع وأكتع" وهو أن العرب اشتغنت عن "أجمعين" "أكتعين" "أبصعين" بكليهما. "وعن "جمعواين كتعاوين بصعاوين" "بكلتيهما". وجاءت حالة عدم الاستعمال بصورة استغناء عن شيء بقوله: واستغنوا بترك أن يقولوا وَدَعَّ وَوَدَّرَ بقولهم تارك عن أن يقولوا وادع و واذر.⁽³⁴⁾

4 - **علة حذف**: وهي من أنواع العلل التي تفيد الاشتقاق الذي يلحق بالكلمة وتعددت عند ابن السيد في مواضع كثيرة منها تعديله حذف ما كان أصلا في الكلمة كحذفهم الواو في نحو قول المخلب: **فَبَيْتَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَاتِلُ لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ.**⁽³⁵⁾
أراد: بينما هو. ، حيث حذف الواو من هو للضرورة.

33 - السابق، ص 125

34 - السابق، ص 127

35 - السابق، ص 132

5 - **علة سماع**: تعد هذه العلة أكثر العلل تداولاً بين النحاة بحكم أن السماع هو أهم أصول النحو وهذا لا يعني أنه كان يقبل كل ما يسمع ويقيس عليه، فقد رفض الشاذ والنادر إلا ما جاء في بابه، فلا مانع من القياس عليه. وقد بين أن لهذا الحكم علة هي السماع لا اضطراب فيها ولا تعقيد. فقد شاع عن العرب قولهم مثلاً: امرأة ثدياء ولا يقال: رجل أئدى وليس من علة في ذلك إلا السماع. ونلمس أهمية علة السماع من خلال الحوار الذي دار بين أبي حاتم السحباتي والتوزي والذي سجله المفسر عن لفظة "الفردوس" وهو مذكر أم مؤنث؟ فقال أبو حاتم مذكر وقال التوزي مؤنث. لقول الله تعالى (الفردوسُ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ). المؤمنون(11). فقال أبو حاتم: إنما أنت لأنه ذهب إلى معنى الجنة: فقال التوزي: يا غافل. أما سمعت الناس يقولون أسلك الفردوس الأعلى، فقال له أبو حاتم: يانائم: الأعلى: ها هنا أفعل وليس بفعلى فنجعل التوزي ونكس رأسه⁽³⁶⁾. من هنا حدد المؤلف أن مرجعية العلة في التذكير والتأنيث لا تعود إلا للسماع عند أكثر العرب.

إن القارئ المتمعن يلحظ أن علة السماع أكثر أنواع العلل انتشاراً بعد العلل التعليمية حيث ساقها المفسر محاولاً تبسيط المسائل النحوية التي عالجها وقد عبّر عنها ابن السيد بمصطلحات تقويمية

وهي مناسبة تساير المجالات التعليمية منها قوله مثلاً: "...والقارئون لكتابه يزيدون من طرة الكتاب"، "الأقرب إلى فهم المتعلمين"، "وأنا ألخص هذا الباب على وجه الاختصاص وأضرب عن التطويل"، و"الأجود أن يقول" أو "كان الصواب أن يقول": "وهذا يوهم للقارئ" "هذا كلام جمع الخطأ والكذب"⁽³⁷⁾

وقد عالج ابن السيد العلة معالجة طبيعية وتعامل معها باستنباط قوانينها واستجلاء خصائصها فتظافت الأدلة والحجج مبينا فصاحة اللغة، متأثراً بسببويه حين قال: "...وليس شئ مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً" بذلك وقف موقف السابقين من العلة ونهج أساليب التعليل مبينا مواقفه من المواضع اللغوية التي ينشأ حولها الخلاف فلم يقف طويلاً كسابقه مسهباً في بيان جدال الفرق الكلامية، ولم يحصر اتجاه العلة في تناول النص و تأويلاته المختلفة. إنما اتبع طريقة متميزة في معالجة صور العلة يقول مبينا منهجه في التعليل: "وليس غرضي أن أحصر أصناف المذاهب والآراء وأناقض ذوي البدع المضللة والأهواء، لأن هذا الفن من العلم قد سبق إليه ونبه في مواضع كثيرة عليه وإنما غرضي أن أنبه على المواضع التي منها نشأ الخلاف بين العلماء حتى تباينوا في المذاهب والآراء"⁽³⁸⁾

37- السابق، ص 154، ومواضع أخرى مبثوثة في ثنايا الكتاب.

38- السابق ص 112.

من خلال هذا النص يستنتج الدارس طبيعة الأصول التي بنى عليها اللغويون والنحاة وحتى الفقهاء قواعدهم والأسس الفلسفية، و المعايير التشريعية التي تساعدهم في تفسير وتخريج آرائهم النحوية المتعددة واتجاهاتهم المتباينة، ولطبيعة المسائل التي تعرض إليها يلمس الباحث المتخصص كثرة العلل القياسية، و التعليمية إذ كانت غايته سد مواطن الخلل التي وقع فيها أبو القاسم ضف إلى ذلك مكانة هذه العلل في العملية التعليمية من تمكين المتعلمين على اكتساب قواعد اللغة التي تساهم في فهم نصوص القرآن فهماً دقيقاً، و حماية اللسان من الوقوع في اللحن. و لشدة حرصه على تجنب الوقوع في الخطأ وفتح باب النقد لما يراه لم يصرح في العديد من المواضع بموقفه من جدوى هذه العلل ولم يحدد قبوله علة، أو رفضه أخرى، أو أنه يفضل علة على أخرى بل عامل العلل وفق طبيعة المسائل النحوية إلا أن العلة التعليمية كانت الأكثر دورانا. لما لها من جوانب نفعية في العملية التعليمية .

والخلاصة التي يصل إليها الدارس أن المؤلف من النحاة الأوائل في الأندلس من إلتف إلى فكرة التعليل بأنواعه الصوتية، والصرفية والنحوية، والدلالية حيث تمكّن من بلورة وظيفته، وبيان صورته مقتدياً بالخليل الذي برع في تصنيف العلل سواء باستعماله أو تحليله الظواهر النحوية التي تعبر عن أهم مبدأ من مبادئ النحو الوصفي في الدرس اللساني الحديث.

أخيرا يمكن القول إن ابن السيد لم يخرج عن غاية العلة التي تكمن في دراسة الظواهر اللغوية لذاتها بل تعدوا في الكثير من الأحيان إلى البحث عن الأسباب المبدئية لخصائص العربية. وإذا كان الغلو والإغراق والتفنن في التأويلات شأن أغلب نحاة المشرق فإن ابن السيد اكتفى بالتعليل الهادف الذي يخدم اللغة ويحافظ على خصائصها التركيبية ويساهم في بيان أسرارها البلاغية فجاءت وفق السياق الطبيعي للتطور العلمي للغة العربية في بلاد الأندلس متأثرا بالثقافة الدينية التي لقيت اهتماما بالغاً في البيئة الأندلسية.